

الغاز الصخري
في المنطقة المغاربية
الإبادة البيئية المعلنة

الدولة تسيب

WORK
ورشة
SHOP

%
attac



الصخري



لقد أطلق التطور المحروقات غير التقليدية، مثل الغاز الصخري، العنان لنقاشات ساخنة بين العلماء والصناعيين وصانعي القرار السياسي وكذلك بين المجموعات البيئية والمجتمع المدني¹. ترك عقد كامل من التطور في هذا المجال إرثاً كبيراً من الضرر البيئي في أمريكا الجنوبية خاصة بسبب الإستعمال الواضح لما يسمى بالتكسير المائي الأفقي وهو ما يعرف باللغة الإنجليزية بالـ Fracking قصد إستخراج الزيت والغاز الصخري غير معروفين. رغم الجدل المثار حول هذه التقنية إلى جانب عدم اليقين والكثير من الغموض في ما يتعلق بمضارها فإن الأسئلة تتزايد حول الفوائد الإقتصادية الحقيقية لهذه الصناعة لذلك، فإن الشركات البترولية والغازية حريصة أشد الحرص على إيجاد آفاق جديدة و بالضرورة فهي منخرطة في معركة ترنو إلى جعل التكسير المائي الأفقي Fracking مقبولا في العالم الثالث². يقدم تقرير وكالة المعلومات الطاقية في الولايات المتحدة الأمريكية «تقييما عن الغاز الصخري والزيطي العالميين» المنشور في جوان 2013 وهو عبارة على تحليل يخص الموارد العالمية المستقبلية من الغاز والزيطي الصخريين في 42 دولة و 95 حوض صخري ويقدم نظرة مستقبلية حول الموضوع³.

من المفروض أنه بغض النظر، عن بعض الأماكن مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا، توجد هذه الموارد (الغاز أو الزيت) في جميع القارات و بصفة أدق في الجزائر والمغرب وتونس.

تفترض وكالة المعلومات الطاقية أن الموارد التي يمكن إستخراجها تقنيا (الولايات المتحدة الأمريكية) تتراوح بين 7,299 بليون قدم مكعب 685 206 مليون متر مكعب م م س و 7,795 ت س (730 220) م م س بالنسبة للغاز الصخري و 345 مليون برميل بالنسبة للغاز الصخري.

باستثناء الولايات المتحدة تصل التقديرات العالمية إلى حدود 6,634 (187 854) م م س بالنسبة للغاز الصخري و 287 مليون برميل للزيت الصخري

الموارد المقدّرة		الموارد المقدّرة		
الغاز	البترول	الغاز الصخري	البترول الصخري	
(مليار قدم مكعب)	(مليون برميل)	(مليار قدم مكعب)	(مليون برميل)	
707	5,7	3	13	الجزائر
20	0,2	32	34	المغرب
23	1,5	29	24	تونس
750	7,4			المساحة الكلية

المصدر <http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/pdf/fullreport.pdf>

يمكن اعتبار هذه التقديرات مغالطة إلى حدّ ما إذ تبين ذلك في عدّة حالات و ذلك منذ أن برزت معطيات تتسم بالدقة خاصة بجيولوجيا بعض المناطق الصخرية. أدّت هذه المبالغات إلى وصول المضاربة حدّ الجنون حول كميات الزيت والغاز الصخري المتوقّرة ممّا أثار شكوكا حول المستوى الفعلي لهذه الموارد المستخرجة من الناحية التقنية كما طرحت أسئلة حول الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعة.

تمّ في برنامج « أفق 2030 » تخصيص 80 مليون أورو من جملة 113 مليون لصناعي الغاز الصّخري ما إن يطوّروا تكنولوجياً جديدة. يمكن أن نفترض أنه بإمكان الشركات الأوروبية إقتراح برامج تجريبية خارج حدود الإتحاد عن طريق تقنية الدّعوة للمشاريع. يمثّل المغرب مكاناً مناسباً للقيام بمثل هذه التجربة إذ لا وجود لأجهزة ملزمة بشكل أو بآخر مع إنعدام تام للحماية البيئية وخصوصاً سرية المعلومات.

تذكير حول تقنية التكسير أو ما يعرف بال Fracking

إن التكسير المائي/ الهيدروليكي الأفقي ذا الضغط العالي والمعروف بالـ Fracking هو وسيلة استخراج ناتجة عن عدّة تحسينات تكنولوجية حديثة تجعل من استخراج موارد المحروقات الحفرية غير التقليدية (الغاز الصخري) أمراً ممكناً في عدّة أماكن في العالم. ظهرت منذ ما يقارب العشرين سنة تكنولوجياً حديثة تساعد على تكسير الصخرة (الصخرية أو المكونة من الطين) إلى ما بين الكيلومتر الواحد والخمس كيلومترات تحت الأرض. ظهرت أربع تقنيات مختلفة تبعاً:

-الحفر الموجه: تتمثل في وجود آبار يصل عمقها بين الكيلومتر الواحد والخمس كيلومترات ثم تمتد أفقياً إلى حدود الكيلومتر.

-التكسير المائي/الهيدرولوجي ذو الضغط العالي: (إستعمال ملايين الليترات من سوائل التكسير والتي نجد منها الرّمّل، الماء والمواد الكيميائية الملوثة والمزروعة داخل المكونات الجيولوجية المضادة للماء)

-سوائل التكسير وإستعمال «الجال» المحقون في 100 برميل في الثانية و ذلك لجعل الماء لزجاً أكثر.

-وجود أرضيات متعددة الآبار والحفر (من 6 إلى 12 بئر للأرضية الصناعية الواحدة)

تمّ بتاريخ 1991 حفر أولى الآبار الأفقية للغاز الصّخري وفي 1996 تم إستعمال التكسير القائم على الماء أما في 2007 فقد تمّ إدماج حفر الآبار المتعددة. ما نسّمه اليوم بالتكسير أو الـ Fracking هو نتيجة طبيعية لتراكم هذه التكنولوجيات الأربع. إذن لا مكان لجميع التأكيدات القائلة بأن التكسير «Fracking» كان يستعمل منذ الأربعينات أثبتت عدة شهادات لا حصر لها ومدعومة بتقييمات علمية في أمريكا الشمالية أنّ للتكسير عدّة نتائج على البيئة والإنسان معاً منها التلوث الجوّي، وتلوث الأرض والماء ومساحات هامة من المياه الجوفية، وظهور منتجات مشعّة، والتلوث السمعي والضوئي، والهزّات الأرضية، والإشعاعات الغازية والتي تتسبّب في الإنجاس الحراري إلى جانب المخاطر الصحية والأمنية المتعارف عليها مع إمكانية الحصول على المياه التي ستقتصر حينها على الشركات دون الشعب.

التكسير و التغير المناخي

لا تخلو عملية التكسير من تأثيرات على إشعاعات الغاز المسبب للاحتباس الحراري. لقد وجد صانعو القرار السياسي ومكونات المجتمع المدني أنفسهم أمام تحدّ كبير خاصّة مع تصاعد طلب الطاقة في جميع أنحاء العالم: تعقّب جنون استخراج الطاقات الحفرية وإنتاجها مهما كلف الأمر مع المساهمة أيضاً في زيادة انبعاثات الغاز المسبب للإحتباس الحراري أو التخفيض الجدي للإنتاج وبالتالي لاستهلاك الطّاقة الصّخرية وتعوّضها بالطّاقات المتجدّدة المستدامة والناجعة. تفرض مخاطر التغيّرات المناخية كبح إنتاج الكربون خاصّة في بلدان مثل الصين التي بلغ فيها التلوّث

الهوائي مرحلة حرجة. إنّ البلدان التي لها تاريخ في استخراج البترول والغاز مثل الأرجنتين والجزائر والتي وصل فيها الإنتاج ذروته (وهو المعلن عنه منذ عقود) تشهد حالياً تراجعاً واضحاً إذ أصبحت تبحث عن طريقة لتعزيز مواردها الهيدروكربونية الحفرية المتبقية. تعتبر فرصة استخراج البترول أو الغاز الصّخري عن طريق التكسير وسيلة لإطالة الإنتاج الذي يواصل إستغلال إقتصاد هاته البلدان

تطرح هذه النوعية من الإستراتيجيات أسئلة جدية خاصة في ما يتعلّق بالدهومة في حين أن الخبراء يؤكّدون أنه لا ينبغي استهلاك أكثر من ثلث الاحتياطي العالمي المعروف في المحروقات الحفرية إذا كنا لا نريد تجاوز الدرجتين في الارتفاع الحراري. يتم الترويج في أغلب الأحيان إلى أنّ الغاز هو المورد الطاقوي الأمثل خلال المرحلة الإنتقالية نحو التخلص من الكربون الموجود في الأنظمة الطاقية إلا أن أبحاثاً علمية حديثة بيّنت أن إنتاج الغاز، وبسبب تسرّب يتزامن مع كل مرحلة إنتاج (إرتفاع السوائل، الفصل بين الغاز والسائل، الضّغط، النقل) وارتباطها بالبنية التحتية أصبحت باعثة لغاز المناجم (يصل تأثير ضغطه إلى ما بين 20 و 50 سنة مقارنة بغاز ثاني أكسيد الكربون CO2) أما في ما يتعلق بمدى تأثيره على المناخ فيمكن أن يقارن بالفحم. لقد أعلنت المجموعة العالمية لخبراء المناخ والوكالة العالمية للطاقة أنّ تطوّر الغاز الصّخري على مستوى عال في العالم يمكن أن يكون له أثر سلبي كبير على المناخ يصل إلى حدّ عدم توازنه.

نحو مستقبل ما بعد الحفري ؟

إن التوسّع الضخم و الممنهج لصناعة الغاز الصّخري في بقية العالم يثير تخوّفات كبيرة لما له من آثار جسيمة منها البيئية، والاجتماعية والصحية وقد ظهرت هذه الآثار في أمريكا الشمالية والإتحاد الأوروبي. إنّ كلّ هذه المشاكل التي تتزايد يوماً لا يمكن إلغاؤها في بلدان تكون فيها قوانين حماية البيئة ملزمة نسبياً. فكيف لهذه الصناعة أن تكون مراقبة بشكل جيّد في بلدان تكون فيها القوانين البيئية دون قيمة وفي أغلب الأحيان غير موجودة أصلاً إلى جانب وسائل تطبيق محدودة وفساد يوميّ؟

إنّ مقارنة ترويج الغاز والزيت الصخريين والتي تتسم بقصر النظر لا تتجاهل فقط المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية وهي مخاطر لا يمكن غضّ النظر عنها لكنّها تتجاهل أيضاً فرصة إيجاد حلول دائمة. هناك ضرورة ملحة للذهاب نحو التخلص من الكربون ممّا يتطلّب استثماراً حقيقياً في نجاعة الطّاقة وفي الطاقات المتجدّدة. إنّ التقليل من الاستهلاك الطّاقوي العالمي هو أيضاً ضرورة مستعجلة ممّا سيتطلّب إعادة التوازن الاستهلاكي بين بلدان الشمال والجنوب وبين الشعوب الفقيرة والغنية. من الضروري أيضاً عرقلة إتفاقيات التبادل الحر التي يجري التفاوض بشأنها والتي هي بصد المصادقة عليها. إنّ الآليات التي يستعملونها (إستثمار الدولة والتعاون الدائم) تفتح أمام الشركات المتعدّدة الجنسيات مجالاً واسعاً لاستغلال أيّ مورد تحت الأرض خاصّة إذا كان مربحاً ممّا يخلق مسؤولية بالنسبة للإتحاد الأوروبي وفرصة دعم للبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية تتجه نحو المستقبل ما بعد الحفري، وهو مستقبل ليس منشوداً بل قابل للتحقق كذلك.

المحروقات غير التقليدية في المغرب

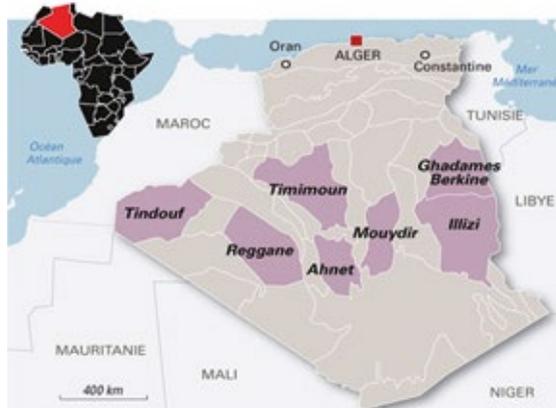
تتراوح تقديرات الموارد التي يمكن إستخراجها تقنيًا حسب وكالة المعلومات الطاقية بين 7,299 و7,795 تليون قدم مكعب بالنسبة للغاز الصخري و 345 بليون برميل بالنسبة للبتروال الصخري. أما التقديرات العالمية بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية فتتراوح بين 6,634 للغاز الصخري و 287 مليون برميل بالنسبة للبتروال الصخري. يعتبر المغرب من المناطق الرئيسية التي توجد فيها ما يعادل 750 تليون قدم مكعب من الغاز الصخري و 7,4 بليون برميل من البتروال الصخري مستقبلا. ما يعادل حسب التقريب 10% من الموارد العالمية للغاز الصخري و 2% للبتروال الصخري. لقد تم الكشف عن بيانات تتسم بدقة عالية تتعلق بجيولوجيا مناطق صخرية مختلفة مقارنة بالتقديرات التي سبق لنا ذكرها والتي لا تعدو أن تكون خيالا إذ تضاءلت في جنوب إفريقيا إلى 20% و في محيط ... في كاليفورنيا إلى 96% في ماي 2014 و الأمر سيان في الصين و المكسيك. لقد قادت المغالاة في تقدير إلى تفشي المضاربة حول كمية الغاز و البتروال المتوفرين مما أثار شكوكا حول المستوى الحقيقي للموارد المستخرجة تقنيًا و أسئلة حول الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعة. يتابع الإتحاد الأوروبي كل هذه الأسئلة عن قرب. تم منح 80 مليار أورو في إطار برنامج أفق 2030 و تخصيص 113 مليون لصناعة الغاز الصخري منذ أن تم تطوير تكنولوجيات حديثة

الجزائر

تعتبر تقديرات الموارد الهامة للمحروقات غير التقليدية بالنسبة للجزائر بركة و قد وصلت مثل الأرجنتين ذروتها في ذلك بعد مدة طويلة من إستخراج البتروال و الغاز. تواجه الجزائر اليوم نوعا من الإستقرار أو إنخفاض في الإنتاج. تسعى الجزائر مثل بقية الدول إلى تعزيز مواردها من المحروقات الحفرية المتبقية و خاصة فرصة إستخراج البتروال و الغاز الصخري عن طريق عملية التكسير التي قامت بها فعلا.

1. الإحتياطي الثالث عالميًا للغاز الصخري

أعلنت الوكالة الأمريكية للمعلومات حول الطاقة في 2004 أن التراب الجزائري يحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث إمتلاكه لإحتياطي الغاز الصخري القابل للإستخراج بعد الصين و الأرجنتين. ستبدأ المفاوضات قريبًا بين سوناتراك و هي مؤسسة تابعة للدولة و شركات متعددة الجنسيات مثل «إني» و«الوكالة الوطنية للمحروقات»، و«شال» و«إيكسون موبيل» و«توتال» و«شركة الغاز الفرنسي - سوزيز GDF Suez»



أحواض الغاز الصخري المحتملة التي تم تحديدها في الجزائر
<http://economie.jeuneafrique.com>

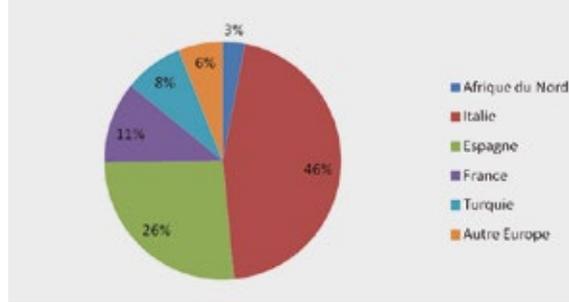
بدأت الحكومة الجزائرية في وضع خطة لتطوير ثمانية حقول نفط منذ سنة 2009 بين مدينتي تيميمون وأدرار مع التحضير لجمع الغاز ومعالجته. وتقوم سوناتراك، وتوتال والشركة الإسبانية سيسا بالإشراف على مشروع الغاز المتوسطي MedGaz وهو مشروع جاهز للتنفيذ لا تسمح الحكومة الجزائرية لشركة سوناتراك بامتلاك أكثر من ثلاثة أرباع صناعة المحروقات أما الشركات المتعددة

- 1 Fracking Frenzy Report www.foeeurope.org/fracking-frenzy-report-011214
- 2 www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas
- 3 www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=14431

و استراتيجية.

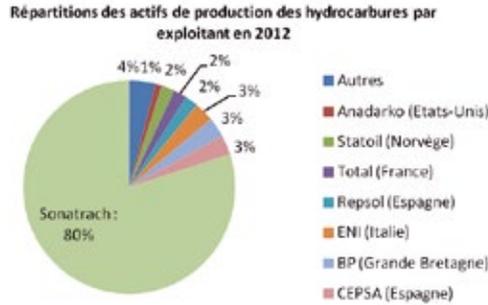
إن موارد الغاز الجزائري تمثل هدفا رئيسيا لمختلف المؤسسات الأوروبية مثل أروميد للطاقة، والتعاون في مجال الطاقة P3A « و منظّم الطاقة المتوسطي Med Reg « و التي تتعاون مع لوبيات صناعية إلى جانب مجموعات مثل التعاون من أجل الطاقة « Med-Emip « و المرصد المتوسطي « OME « و ذلك تحت رعاية البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية « BERD »

الصادرات الرئيسية للغاز الجزائري في 2012



المصدر: المجلة الإحصائية للطاقة العالمية لسنة 2013

التقسيم المكثف للمحروقات في 2012



المصدر: إدارة المعلومات الأمريكية

3. القانون الذي يفتح الطريق أمام إستخراج المحروقات غير التقليدية

سمحت الحكومة في 21 ماي 2014 رسميًا باستغلال الغاز الصخري. وقد أعلن الوزير الأول أمام المجلس الوطني قائلا : «إذا بقي الإحتياطي على ما هو عليه إلى 2030 لن نتمكن إلا من تغطية الطلب المحلي، لن يبقى إلا القليل من أجل التصدير». وأعلنت السلطات أن هدف الإنتاج يصل إلى 30 مليار متر مكعب في السنة و أنه يتوجب عليها أن تنفق 300 مليار دولار خلال 50 عاما من بينها 100 مليار بين 2014 و 2018. هذا ما يمكن أن نسمة بعدم استقرار الأرقام. لقد تمكنا خلال سنتين من تجاوز توقعات الإنتاج من 5 مليون متر مكعب إلى 82 مليون متر مكعب يوميا.

الجنسيات فلا تمثل إلا 18% من الإستثمارات مع جزء يصل إلى 2% لطوطال. وفي فيفري 2012 أعلنت الوكالة الوطنية لتقييم موارد المحروقات أن برنامج استغلال هذه الحقول سينطلق في 2014 مع توقع للإنتاج يمكن أن يصل إلى 5 مليون متر مكعب مع تكثيف يومي لمدة 8 سنوات.

تم إصدار قانون خاص بالمحروقات عامة في فيفري 2013 يفتح الطريق أمام استغلال المحروقات غير التقليدية (الغاز الصخري) ويحتوي على تشجيعات ضريبية قصد جلب المستثمرين. ونشرت الحكومة الفرنسية في نوفمبر 2013 مذكرة تبين فيها أن الإنتاج في حقول الغاز الصخري الجزائري يمكن أن يصل إلى 700 بليون متر مربع أو ما يعادل أربع مرات مقدار الإحتياطي المتوفر حاليا.

2. من يستثمر؟

طوطال وشركة الغاز الفرنسي- سوز (GdF-Suez) : عمالقة الغاز الموجودين في الجزائر

إذا كان الوصول إلى المعلومات الخاصة بمشاريع الشركات التي تستغل محروقات الغاز الصخري هو دائما صعب للغاية في أغلب البلدان الأوروبية فإنّ التعقيم كئي في الجزائر والمغرب. إنّ الدعم الذي تتلقاه الشركات المتعددة الجنسيات أمر مخز، إذ تتموقع هذه المشاريع خاصة في المناطق الصحراوية حيث استعمال الماء مسألة حياة أو موت بالنسبة للسكان القاطنين هناك رغم أن النتائج الصحية درامية (سواء كان الأمر بسبب التلوث الذي لا تراجع فيه أو بسبب الكمية الكبيرة الضرورية من الماء) ورغم أن التأثيرات المناخية السلبية التي يسببها استغلال محروقات الغاز الصخري أصبح أمرا جليا إلا أنه هناك مواطنون يجهلون تلك الصفقات الكبيرة التي تدار على أراضيهم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تمركزت هناك مثل الأمريكيين، والفرنسيين والأوروبيين بصفة عامة. لقد حان الوقت لرفع الحجاب عن كل ما تقوم به هذه الشركات وخاصة عن إفلاتها الدائم من العقاب.

الغاز الصخري في عموم المنطقة المغربية

تحتوي الأراضي التونسية والمغربية على محروقات غير تقليدية (الغاز الصخري). لقد تمّ منح رخصة تنقيب في تونس لشركة شال في مدينة القيروان وللشركة البولونية سبرينيس في أقصى الجنوب الغربي للبلاد حيث إستقرت هناك الشركة الفرنكو- بريطانية برنكو منذ مدة.

أما في المغرب، فسيتمّ استغلال حقول الصخر الزيتي أساسا وتنفوق التقديرات الـ 50 مليار برميلا. والمواقع المستهدفة هي تيماهديت (Timahdit) في سلسلة الأطلس الأوسط وطرفاية وعلى امتداد 1500 كلم من السواحل جنوب الرباط. واستخرجت الشركة الإيرلندية سان ليون للطاقة البترول الصخري أول مرة في شهر سبتمبر الماضي في تيماهديت بمنطقة ميلناس. في حين تستهدف الشركة الإسبانية ريبسول والشركة الأمريكية أناداركو حقولا منتجة لغاز الشيس.

أروبا وفرنسا : حريف مميّز للجزائر في قطاع الغاز

صدّرت الجزائر 68% من إنتاجها من الغاز سنة 2012. وتحتلّ الجزائر المرتبة السادسة عالميا في صادرات الغاز. وتعتبر أوروبا الحريف الوحيد للجزائر تقريبا إذ تستورد 88.6% من الصادرات الجزائرية للغاز. وتحتلّ الجزائر المرتبة السابعة في تصدير الغاز الطبيعي المذاب والذي يمثّل 97% من مجموع قيمة صادراتها. وقد وفّرت لفرنسا سنة 2011 ما قيمته 16% من حاجياتها من الغاز.

وقّع كلّ من رئيس اللجنة الأوروبية م. باروزو والوزير الأول الجزائري سلال في جويلية 2013 عقدا تشاركيا إستراتيجيا حول الطاقة. ويبحث الإتحاد الأوروبي عن الأمن من أجل الحصول على إحتياطي الغاز بعد أن أصبح أولوية إقتصادية

لقد وصل عدد الأحواض الجزائرية المعنية بالإستغلال الآن إلى سبعة أحواض و هي الآتية: تندوف،رقان،تيميمون،أحنا ت،غدامس،بيركينو إيزي و هي مناطق مأهولة بحوالي 1,5 مليون ساكن.

4 . تعبئة غير مسبوقة في الصحراء الجزائرية

في 31 ديسمبر 2014 أنقذ إحتجاج قوي ضد إستغلال الغاز الصخري الصحراء الجزائرية. دون إستشارة أحدهم ودون إعلام من أي طرف، كان الناس يجتمعون يوميا أمام مقر دائرة عين صالح للمطالبة بوقف الحفر لاستخراج الغاز الصخري تحت إشراف سونتراتك في حوض أحنات و هي تدين أيضا أخطار إحتياطي الماء في المائدة الألبينية وتفرض أن تكون حقل تجارب من جديد إذ مازالوا يحتفظون في ذاكرتهم بالمحاولات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية. في 5 جانفي أرسلت السلطات مجموعة من الخبراء وعلى رأسهم الوزير السابق للموارد المائية و المدير العام السابق لسونتراتك عبد المجيد عطّار وذلك إثر التعبئة غير المسبوقة التي حصلت والتي إنتقلت إلى مدن أخرى و من ثم إنتقل وزير الطاقة بنفسه إلى هناك.

حاول الوزير الأول المسمى عبد الملك سلال أن يهدأ من روع المتساكنين في 16 جانفي عبر الفاييبوك لكن التصريحات المتباينة تكاثرت. إذ يقال إن الحكومة لم تقدم أي ترخيص لكن من ناحية أخرى يعلن المدير العام لشركة سونتراتك عن إطلاق إستثمار بقيمة 70 مليار دولار في الغاز الصخري لكن لم يحدث أي شيء على أرض الواقع إذن فلا أحد مذنب. توالى منذ ذلك الحين الإضرابات، والإحتجاجات والمسيرات اليومية إلى درجة أنها تفاقمت. لقد أغلقوا المحلات التجارية، والإدارات والمدارس و تمّ إيقاف 20 شخصا في الجزائر. صرّح عبد الملك سلال علنا في التلفاز أن سونتراتك ستحاول إنهاء عملية الحفر الثانية الحالية في أحنات خلال الأسابيع القادمة قبل التوقف نهائيا لمدة أربع سنوات حتى يتمكنوا من القيام بالدراسات الضرورية. وأعلن الرئيس بوتفليقة تأييده لهذا التصريح بعد أيام قليلة أخذاً بنصيحة أحد الوزراء بقوله «نحن نعرف أن تجارب الحفر التي بدأت في عين صالح ستنتهي قريبا و حتى نؤكد أيضا أن إستغلال هذه الطاقة ليس من أولوياتنا اليوم».

رسالة سگان عين صالح للرئيس بوتفليقة

المستقبل الطاقى الجزائر ليس في الصخر إنما في كيفية الإستفادة من الموارد الغير تقليدية، تطوير الطاقات المتجددة في إقتصاد الطاقة، كتب السكان المتظاهرون في عين صالح ضدّ الرئيس بوتفليقة¹. إنتشرت كل هذه الطلّبات كالنار في الهشيم في جميع أرجاء البلاد.

المغرب

يعتبر المغرب تلميذا نجيبا للإتحاد الأوروبي منذ 1995 و صتّف من بين احدى البلدان الملتزمة بالمسار الأورومتوسطي لبرشلونة وذلك عن طريق إتفاق شراكة و«حسن جوار» مع وجود إتفاق تبادل حر قيد التفاوض تحت عنوان «إتفاق تبادل حر شامل ومععمق». يساهم هذا النوع من الشراكة في زرع العديد من الشركات المتعدّدة الجنسيات التي وطأت التراب المغربي من أجل سوق جيّدة و ذلك بفضل إستغلال اليد العاملة بأجور ضعيفة وظروف عمل بائسة و خاصة بتوفر شروط ضريبية ملائمة للغاية. إن إمدادات الطاقة في المغرب نقطة سوداء في الإقتصاد المغربي ذلك أن المغرب بلد غير منتج للبتترول ومع ذلك فهو يستهلك 16 مليون طن.وتصل نسبة تبيّته للخارج ما بين 95 % و 97% لذلك تؤثر فاتورته الطاقية على توازنه الإقتصادي و المالي¹.

يتوقع المغرب إرتفاعا كبيرا في الاستهلاك الطاقى في العقود القادمة مع أخذ النموذج الأوروبي² للاستهلاك كقيمة دون البحث عن طرق أخرى للتطوّر. وللحصول على هذا الهدف تستغل المغرب جميع الطرق للإنتاج الطاقى³:

- من المقرر إنشاء محطة حرارية تعمل بالفحم الحجري مما من شأنه أن يتسبب في تحركات كبيرة من قبل متساكني مدينة آسفي الملوثة مسبقا بسبب مصنع لإنتاج الفسفور

- إن الطريق للطاقة النووية مميز بطاقة نظيفة

- إلى جانب التنقيب من أجل العثور على إحتياطي من المحروقات

تتطوّر المشاريع التي تتعلّق بالطاقة الصخرية بصفة كبيرة منذ 10 سنوات و هي أساسا مدعومة من الحكومات كما أنها تجاري نسق النيوليبرالية و بما أن المغرب دولة غنية جدًا خاصة على مستوى المواقع والشمس التي تملكها (3000 ساعة/ في السنة) فأغلب الشركات متعددة الجنسيات تتسارع لإنشاء مشاريع صناعية تسمى بطاقة الرياح البحرية

ستوفر شركة الغاز الفرنسي سوزر قريبا الكهرباء لـ 1,5 مليون شخص (الموقع: طرفاية) و مجمعا شمسيًا بموله البنك الدولي و البنك الإفريقي للتنمية و هي مشاريع في طور البناء من قبل مجموعة أغلبها من المملكة العربية السعودية و التي من المتوقع أن تنتج 500 ميغا واط في حدود سنة 2020. لكن السؤال المطروح و الذي لم نجد له حلًا إلى الآن هو من سينتفع بهذه الكهرباء المنتجة؟ هل ستوفر الطاقة الكهربائية لجميع المغاربة و المغريبات؟

1 . الموارد و الإستخراجات الأولية

إكتشف المغرب أنه يملك حقولا من محروقات الغاز الصخري⁴ وهي على قدر من الأهمية مما يجعلها تحتل المرتبة 32 عالميا حسب الوكالة العالمية للطاقة وفي المرتبة 32 لما تملكه من إحتياطي الغاز (و في المرتبة 34 بالنسبة للبتترول). «المكتب الوطني للهيدروكربونات»(ONHYM) و المعادن هو هيئة أنشأت في 2003 بعد إندماج المكتب الوطني

1 Sophie Chapelle, Olivier Petitjean, Bastamag, mars 2015, Gaz de schiste : les Algériens se mobilisent contre le régime et l'ingérence des multinationales pétrolières
<http://www.bastamag.net/Gaz-de-schiste-les-Algeriens-se-mobilisent-contre-le-regime-et-l-ingerence-des>

للبحوث و أستغلال النفط مع مكتب البحوث البترولية و المعدنية من أجل التنقيب و أستغلال النفط و المعادن في المغرب.

من أجل جلب الإستثمار الأجنبي للشركات البترولية و الغازية. قرّرت المغرب المشاركة في المؤتمرات العالمية واستضافتها على أرضها⁶ (Morocco Oil and Gas Summit). إنتقل إلى المغرب ما لا يقل عن 15 شركة تعدّ من أكبر الشركات المتعدّدة الجنسيات الطاقية منها طوطال، شيفرول، ريبسول و شركات أخرى لكنها أقل شهرة و تشترك جميعا في وجود إتفاقات مع الشركات الآنف ذكرها. نذكر على سبيل المثال إتفاقات في تكوين المهندسين المغاربة أو إقتسام بينها: منذ 2005 وقّعت شركات بين شال، طوطال، بيتروباس إلى جانب تاكا سان ليون و زوناتيك الملياردير الروسي أبراموفيتش⁷ وشركة إيرلندية.

2 . ظروف ملائمة للشركات المتعدّدة الجنسيات

نقّحت الحكومة المغربية قانون المحروقات و عوّضته بقانون جديد خاص باستثمار المحروقات والذي يشمل أيضا محروقات الغاز الصخري قصد دفع عملية الإستخراج. كما منحت الحكومة لكل المنخرطين الجدد في هذا المجال إعفاء ضريبيّا على الشركات طيلة عشر سنوات متتالية وذلك أخذًا بعين الإعتبار للمدّة التي يتطلبها إنطلاق الإنتاج و معدل على البترول و الغاز يتراوح بين 5 و 10% . نقّحت الحكومة المغربية قانون المحروقات و عوّضته بقانون جديد خاص باستثمار المحروقات و الذي يشمل أيضا محروقات الغاز الصخري قصد دفع عملية الإستخراج. كما منحت لكل المنخرطين الجدد في هذا المجال إعفاء ضريبيّا على الشركات طيلة عشر سنوات متتالية و ذلك أخذًا بعين الإعتبار للمدّة التي يتطلبها إنطلاق الإنتاج و معدل الاداء على البترول و الغاز يتراوح بين 5 و 10% إضافة إلى ذلك قلّصت الحكومة من نسبة مشاركتها في البحث عن المحروقات من 50% إلى 25%.

جميع المعدّات و التجهيزات معفاة من الاداء الديواني كما أن كل الأرباح التي ستحقّق لاحقا ستحوّل كاملة إلى الأجنبي. كل هذه التدابير جعلت المدير المالي لكوسموس للطاقة و هي شركة في أمريكا الشمالية مردّدا ما قالته أمينة بن خضرا مديرة L'ONHYM «لقد جعلت هذه التدابير من المغرب من أكثر البلدان القادرة على جلب الإستثمارات التي تتعلّق بالتنقيب عن النفط»

مع ذلك تأخذ هذ الشركات ضمانات حتى تتأكد أنها ستجد ما يكفيها من الموارد التي ستجلب لها الربح بالضرورة وذلك طبعًا دون أن نتجاهل مراجعات الوكالة الأمريكية للطاقة التي تتحدث عن تراجع يعادل 40% مقارنة بالتوقّعات السابقة في جميع أنحاء العالم.

3 . من يستثمر؟ التركيز على شركتين

شيفرون

هي الشركة البترولية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية و السادسة عالميًا كما أنها ممثلة في أكثر من 180 دولة. إن الفريق البترولي في المغرب بصدد جمع معلومات تتعلّق بالمسح الزلزالي كما سيقوم بعدة دراسات في مناطق عديدة تتسم بعمق مياهها مثل كاب رحير ديب، كاب واليديا ديب و كاب كانتين ديب و يصل عمقها إلى ما بين 100 و 200 كيلومتر في غرب و شمال غرب مدينة أغادير.

إن الشركة مع شيفرون تمتد على المدى الطويل. لقد وقعت السيدة أمينة بن خضرا المديرية العامة للمكتب الوطني للمحروقات و المعادن في بداية أوت 2014 مع شركات أمريكية مثل كوسموس للطاقة و شيفرون مذكرة إتفقوا فيها على تكوين المهندسين المغاربة في ميدان الصّناعة البترولية قصد تكوين طلبة الهندسة في المدرسة المحمّدية للهندسة و المدرسة الوطنية لصناعة المعادن تحت لائحة ماجستير إدارة. تهدف هذه الشركة بين شيفرون و المكتب الوطني للمحروقات و المعادن لإيجاد إمكانيّة بحث في ميدان الهندسة البترولية داخل الجامعات المغربية 24 مع التذكير أن شركة شيفرون في تنازع قضائي مع ضحايا الخراب الذي تسببت فيه الحقول البترولية في أمازون الإكوادور كما أنها لا ترغب في التخلّص من هذه المشكلة و ذلك بدفع 18 مليار دولار.

رييسول

بعد أن صودرت في الأرجنتين بتاريخ أرفيل 2012، أصبحت رييسول الأكبر في أوروبا بفضل دفع طالبسيمان للطاقة لـ 13 مليار دولار و تحتل المرتبة الخامسة بين الشركات المستقلّة في كندا يملك المغرب ثلاثة تراخيص تنقيب في طنجة و العرائش و يغطّي هذا الإتفاق ما يصل إلى 6.000 كيلومتر مربع في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات و مقسّمة على ثلاثة مراحل. إنه إتفاق ذو طابع سياسي إقتصادي بين المغرب و إسبانيا لدينا حتى الآن 31 إتفاقيّة بترولية (تنقيب عن البترول) في طور المصادقة عليها و 5 إتفاقيات معترف بها (لا تحتوي على الحفر) و إتفاقيتان تمت المصادقة عليهما مؤخرًا مع رييسول و غولفساندس.

هناك ثلاثة أنواع من الرخص في المغرب: الإستطلاع الجيولوجي (سنة واحدة على أقصى تقدير)، التنقيب (8 سنوات كأقصى حد) الإستغلال و يصل إلى حدود 25 سنة. أعلن خبير في IFP للطّاقات الجديدة ما يلي: «إنها حقول الصّخور النفطية و في ما يخص أداءه الطاقى فهو أدنى من المطلوب قصد صناعة البترول إذ أنه يتطلّب وقتًا و أستثمارات ضخمة مع وجود مخاطر حقيقية.» هناك العديد من المناطق اليوم التي لم تنطلق بعد في مرحلة التنقيب عن الغاز الصّخري: لقد إصطفت رييسول مع الشركة الأمريكية أناداركو. ووقّع المكتب الوطني للهيدروكربونات ONHYM و المعادن إتفاقًا للتنقيب عن الغاز الصّخري منذ 2006 مع الشركة البترولية البرازيلية بيتروبراس حصلت شركة سان ليون للطّاقة على ترخيص للتنقيب صدر في أوت 2013 لمُدّة سنتين و يتوقع أن يصل الإنتاج إلى 3900 برميل يوميًا كما يمكن أن يتم تكريره في الإثان. بالنسبة للغاز الصّخري هناك عدّة أماكن لم يتم إكتشافها إلى حدّ اللّحظة و قد إصطفت رييسول مع الشركة الأمريكية أناداركو.

إن القضايا البيئية ولا سيما إستغلال الغاز الصخري و عواقبه ليس السبب الرئيسي الذي يدفع للتحرك. إن الناس الذين يعيشون في أغلب الأحيان وضيعات إجتماعية صعبة يجدون أنفسهم في نفس الوقت في مواجهة مشاكل تسبب فيها الإقتصاد أساسا و مرتبطة بالقضايا البيئية. و نذكر على سبيل المثال نضال أهالي بنسميم قرب إفران ضد إنشاء معمل لتعبئة مياه الينابيع. رغم تعبئة دامت لمدة سنوات و أعتصام الأهالي في وادي دادس لم يتمكنوا من إفشال المشروع و منع ميناء تابع لمؤسسة ملكية تسمى مناجم من تحويل مياههم. كان باستطاعتهم إسترجاع واحاتهم لكنهم سيعانون دائما من تلوث مياههم هكذا هي إذن تحركات سكان أسفي ضد مشروع بناء محطة حرارية.

ينتهج بعض المدرسين نفس المنوال في الاحتجاج و يقومون بعمل جبار. يهتم فضاء التضامن و التعاون في الشرق خاصة ب «التوعية من أجل الحفاظ على البيئة، الطبيعة و النظم الإيكولوجية لحماية مستقبل الكوكب». ينظم هذا الفضاء ندوة لإعلان الوقوف ضد التنقيب عن الغاز الصخري في ديسمبر 2012 و ثمة عدة ملتقيات أخرى في مختلف مدن المغرب مثل (الرباط، الدار البيضاء، مراكش، الحسيمة) و حديثا في 2014 في تمحضيت بخصوص نفس الموضوع.

حصلت طوطال من المغرب على رخصة للتنقيب عن البترول و الغاز في الصحراء الغربية. ويتكفل صندوق الدولة الترويجي بإمهاء عائدات التنقيب عن احتياطي البترول و الغاز كما أنه مسؤول عن إدارة 600 مليار أورو مما يجعله أحد أهم المستثمرين في العالم. يملك الصندوق 2,6% من رأسمال طوطال مما يجعله المساهم الرابع في الشركة. نصحت اللجنة الأخلاقية في ما سبق بوقف الإستثمارات بسبب وجودهم في الصحراء الغربية.

البوليساريو و شركة Rio Red البترولية

منحت جبهة البوليساريو في مارس 2014 ترخيصا للتنقيب عن النفط و الغاز لشركة بريطانية تسمى ريو الأحمر للبترول في أرض تحت سيطرتها وهو ترخيص يتضمن دراسة بشأن جدوى إستخراج الغاز الصخري عن طريق التكسير الهيدروليكي تجدر الإشارة إلى أن السياق الإستثنائي للصحراء الغربية يمكن أن يزيد الأمور تعقيدا خاصة على مستوى الإستكشاف. وهناك خطر كبير يتمثل في إمكانية تمرير المسألة الوطنية قبل المسألة البيئية سواء من الجانب المغربي أو الصحراوي (السلطة و المجتمع المدني على خلاف كبير).



- 1 Profitant de la baisse des cours du pétrole, le gouvernement marocain vient de supprimer les subventions au prix du pétrole (cette "vérité des prix" était réclamée depuis des décennies par le FMI). Qu'advient-il? lorsque les cours remonteront
- 2 Voir à ce sujet : Haut Commissariat au Plan, "Prospective 2030 : énergie 2030, quelles options pour le Maroc" (http://www.hcp.ma/Energie-2030-quelles-options-pour-le-Maroc_a850.html). Ce document propose trois scénarios énergétiques pour le Maroc (qui prévoient une augmentation de 4%, 7% ou 9% de la consommation énergétique par habitant) et affiche explicitement le souhait d'atteindre les standards européens http://www.hcp.ma/Energie-2030-quelles-options-pour-le-Maroc_a850.html
- 3 <http://www.onhym.com/schistes/schistes-bitumineux/schistes-bitumineux-au-maroc.html>
- 4 Royaume du Maroc. ONHYM, Rapport annuel 2006 <http://www.onhym.com/pdf/Publications/Rapport-Annuel-Français-2006.pdf>
- 5 http://www.lematin.ma/journal/2014/entretien-avec-amina-benkhadra-dg-de-l-officination-des-hydrocarbures-et-des-mines_les-majors-de-la-prospection-petroliereciblent-aujour-hui-l-offshore-profond-au-maroc-/201879.html
- 6 <http://www.leblogfinance.com/2013/04/maroc-abramovitch-investit-dans-le-petrole.html>



المصدر: شال

تونس

منذ أن إكتشفت حقول الغاز الصخري في تونس قامت الحكومة بكل ما هو ضروري للتنقيب عنه عن طريق الشركة التونسية للأنشطة البترولية. و تقدم السلطات حجتها على ذلك أن منتجات المحروقات لا يمكن أن تفي بحاجيات البلد فـ 60% من الحاجة الوطنية للغاز مموله من المنتوج المحلي أما الباقي تشتريه تونس من الجزائر..يسمح الغاز الصخري للدولة التونسية بإيجاد إمكانية فعليه لخلق استقلالية طاقية. هل هم سدّج أم أنهم متواطؤون؟ سنى انهم يتصفون بالصفتين معا ! تتميز تونس بوضع سياسي معقد، وإدارة دون أي وسيلة، وإطار تنظيمي عفا عنه الزمن، وثقافة التسرّ و شركات.الكبريت..... لذلك إجتمعت كل هذه المكونات لتكوّن ملفا دسما

مدخرات «معجزة»

إن الفجوة بين الإنتاج المحلي للمحروقات وأحتياجات الإستهلاك دائمة ويمكن أن نستخرج يوميا من الأراضي التونسية ما يعادل 126000 برميل في حين أن الإستهلاك يصل إلى 198000 برميل يوميا يتأتى دور المحاجة من أجل الإقناع من الشركة الوطنية للأنشطة البترولية و هي تركز على العجز الطاقى للبلاد الذي يتزايد باستمرار ووصل إلى 6.5% بين 2011 و 2012. يمكن أن تصل ودائع حقول الغاز الصخري 4250 مليار برميل أما الإستهلاك المحلي فيصل إلى 579 مليار برميل لمدة 8000 سنة . من المرجح أن ترتفع هذه الإحتياجات. لقد وصلت إحتياجات الغاز الصخري سنة 2011 إلى 510 مليار متر مكعب أما اليوم فيتوقع أن تصل إلى 650 مليار متر مكعب. وتمّ إستعمال مصطلح المعجزة في الصحافة للرفع من قيمة إكتشاف هذه الحقول.

من هم المستثمرون؟

خصّصت أغلب الأراضي التونسية تقريبا لأستكشاف الغاز الصخري والتنقيب عنه و قد وصل عدد تراخيص البحث إلى 49، أما عدد إمتيازات التنقيب فتصل إلى 52. وعلى عكس الجزائر، لم تشترك الشركة الوطنية التونسية للأنشطة البترولية في العقود المطروحة من أكثر من 60 شركة. وتختلف المردودية من عقد لآخر من 10% إلى 51% وأكثر. كما أن شركة بريسنو مستعدة فعلا لتحمل جميع المخاطر فالآبار الثلاثة التي تستغلها في هذه المنطقة موجودة في تشكيل صخري سيلوري (Silurien) غني باليورانيوم. أعلنت شركة بيرينكو سنة 2012 تخليها عن الآبار التي لا تنتج شيئا كما أكدت في بيان لها أن منتوجها من الغاز لا يعدو أن يكون تقليديًا. ينبغي إذن التأكد من الحقيقة على أرض الواقع.

قامت الشركة الكنديّة سيقام للطاقة (CYGAM Energy) بأول عملية تكسير لها في جولية 2008 إثر ترخيص في منطقة رمادة بالجنوب. وكررت الشركة ما سبق لها فعله في نفس المكان في ماي 2011، وجولية 2012 وجانفي 2013. وتستخدم هذه الشركة نفس التقنية منذ سنة 2011 عند حصولها على رخصة التنقيب في جنوب توزر.

أين؟

تقع حقول الغاز الصخري في منطقتين:

حوض غدامس في جنوب البلاد وهي منطقة صحراوية تتقاسمها مع الجزائر وليبيا في تكويناتها الجيولوجية كما تحتوي على أكبر مائدة جوفية. وتغطي المنطقة المعنية ولايات تطاوين وقبلي ومدنين وقابس وتوزر. ويصنّف تكوين الـ Silurien المسمى « Tannezuft » على أنّه صخر زيتي ساخن ذو محتوى مشخّ عال¹.

حوض بيلاجيان في الشرق: على حدود المتوسط ويمكن أن تشمل أنشطة الاستكشاف والاستغلال ولايات صفاقس والمهدية، والمنستير، وسوسة، والقبروان و سيدي بوزيد.

وقمتاز هذه المنطقة الشاسعة بتنوع الانشطة وكثافتها اذ نجد فيها الفلاحة والسياحة مع إنفاق كبير للمياه تعترف به السلطات لمأما.

وأصدرت هذه الشركة دون أن تتوزع وهي تخالفت الرأي العام، بلاغا حول عمليات التكسير المتعددة الاستخدام² التي تقوم بها وتقدم نفسها على أنها تقوم بنشاطها لاستخراج الغاز بطريقة تقليدية. وحصلت هذه الشركة الكندية على رخصتين أخريين بإزمنة وجنوب توزر. وقدّمت على موقعها على الأنترنت، المنطقة المستهدفة كما يلي: «هناك احتمال ان تكون المحروقات المستخرجة من الصخور غنية بالمكونات العضوية» وأنّ صخور رئيسية غنية بالميثان (méthane) ودققت القول بأنّ المنطقة قابلة للتوسّع.

تعمل الشركتان البولنديتان سورينيس و وينستار على ترخيصين قريبين جدًا من تراخيص بيرينكو في قبلي و جنوب قبلي و يتمثل برنامجهما في الوصول إلى المكونات الجيولوجية مع مستقبل مليء بالغاز الصخري. أصبحت شركة وينستار تملك خصائص معينة في التكوين المسمى تانزوفت مما يسمح لها بمتابعة عملية التنقيب. وقامت سيرينوس برسم مخطّط واضح لعمليات التكسير سنة 2014 في المواقع التالية: الصابرية و شواش السعيدة.

ويمكن أن تصبح شركة شال من أكبر المستثمرين في تونس في محروقات الغاز الصخري منذ 2011 وهي تهتم فعلا بالمحروقات الموجودة في الأراضي التونسية. لقد وضعت هذه الشركة نصب عينها شرق البلاد إنطلاقا من القيروان وصولا إلى الساحل. وتتفاوض شركة شال مع الحكومة و المؤسسات المانحة للتراخيص أو اللزمات للتنقيش عن المقدرات من الغاز و الزيت الصخري المحتمل وجودهما. لقد عرفت المجموعة الأنجلو - هولندية بتكتمها التام على نواياها لكن بوجود وثيقة سرية تكشف عن برنامج للقيام ب 742 عملية حفر من اليوم إلى حدود سنة 2038! تمّ أخيرا إبرام عقد بين شال و الشركة التونسية للأنشطة البترولية³.

إن إستراتيجية المستثمرين معروفة: أغلب حقول الاستغلال التقليدي لم تعد منتجة لكن إذا ما ذهبنا إلى ما هو أعمق داخل الصخور فمن الممكن أن نجد ما نبحث عنه. إن تجريب تقنيات جديدة في التكسير من أيسر الأمور في بلد يعدّ فيه الحفر و التنقيب لعبة أطفال لمن تتوفر له الوسائل. تشارك شال مع شلومبرغر وهي من أكبر الشركات من حيث التقنية و المنافس الرئيسي لشركة هاليبرتون و يتوجب عليها أن تختبر أساليبها الجديدة.

إطار تنظيمي مازال ظالما رغم تجديده!

توفر التشريع التونسي عددا غير قليل من القوانين لكن ليس لها أدنى مفعول إذ يمكن للشركات أن تتجاوز دراسة التأثير البيئي أو أن تقلصها إلى حدّها الأدنى. ولا وجود لأي إجراء خاص بالإعلام عن الوثائق المتعلقة بتصاريح الرخص و الأمر أسوأ من ذلك بالنسبة لمراقبة العمليات ومدى التزام المؤسسات. تخضع جميع الموارد الباطنية لسلطة وزارة الصناعة التي بدورها تولى «المجلس الاستشاري للمحروقات» ليهتمّ بهذه الموارد، فهذا المجلس هو الذي يمنح التراخيص لكن الشركة التونسية للأنشطة البترولية هي التي تهتم بالعقود المبرمة مع الشركات.

تقع الموارد المائية تحت سيطرة وزارة الفلاحة و نجد بعض بنود التشريع قوانين قسرية لكنها لا تطبق على استغلال المياه على المستوى الصناعي. و تتم الآن مراجعة قانوني المحروقات والاستثمار إذ يجب أن تتوافق مع القانون الدولي لا سيما من حيث المنافسة. وهي في تونس خاضعة للمفاوضات للوصول إلى اتفاق متبادل بين الشركة التونسية للأنشطة البترولية و المستثمرين.

هناك عدّة تدابير لا تجلب غير السخريّة مثل : «يتم تغريم كل من يملك ترخيصا للتنقيب أو البحث أو لزمة استغلال لا يبلغ عن أي حادث خطر بقيمة تتراوح بين 300 و 3000 دينار» (بين 138 و 1375 دولارا) و قد زادت العقوبة إلى 10000 دينار و هو ما يعادل 4600 دولار كحدّ أقصى في القانون الحالي للمحروقات.

كان الضّغط على الحكومة كبيرا جدًا خلال فترة المجلس التأسيسي إذ قام 100 نائب من المجلس التأسيسي بتقديم عريضة تسائل رئيس الحكومة حول الفساد المالي و الإداري في قطاع المحروقات. كما أن الممارسات غير الشفافة

للشركة التونسية للأنشطة البترولية أصبحت واضحة للجميع و قد عابنت دائرة المحاسبات عدّة إخلالات في الفترة الفاصلة ما بين سنتي 2007 و 2010. ومن جهة أخرى هناك تفويت في إنتاج الغاز بنسبة 11% و نهب واضح للغاز والبترول من قبل الشركات الأجنبية و على رأسها شركة بريتش غاز البريطانية⁴.

يتضمّن الدستور الجديد المصاق عليه في 16 جانفي 2014 يتضمّن فضلا مدهشا «إن جميع الموارد الطبيعية هي ملك للشعب التونسي و كل سيادة تمارس عليها فهي باسم الدولة. تخضع كل العقود الخاصة بهذه الموارد للجنة نابعة من مجلس نواب الشعب. إن جميع الإتفاقيات المصادق عليها بشأن مسألة الموارد خاضعة لموافقة الجلسة العامة للمجلس.» و تخضع عملية منح ترخيص البحث أو إبرام اتفاقية لموافقة البرلمانين! لكن مع وجود لوبيات ضخمة متكونة من الصناعيين في مجال المحروقات فإنّ إجراء محددًا قد تمّ حذفه من المشروع الأوّلي. «ضرورة نشر العقود بعد مصادقة الجلسة العامة للمجلس عليها» (...). تم التفكير سنة 2013 في قانون يساعد على الحصول على الوثائق الإدارية لذلك أعلن وزير الحكومة الرشيدة! قائلا : «ليس للإدارة بعدد الموارد البشرية و النفسية لتطبيق هذا القانون» !

لقد تمّ تقزيم الحق في البيئة إلى أبسط عبارة : « تكفل الدولة الحق في بيئة ظاهرة و متوازنة و المشاركة في حماية المناخ. وعلى الدولة أن توفرّ جميع الوسائل الضرورية للقضاء على التلوث البيئي». ولم تخصّص للبيئة في الحكومة الجديدة سوى كتابة دولة تحت وصاية وزير التهيئة الترابية الذي يشرف كذلك على وزارة الطاقة و المناجم ! لكنّ الحكومة التونسية أحاطت نفسها بالمستشارين قصد مراجعة صياغة القوانين و التشريعات و تسهيل عمل المستثمرين و جعل الغاز الصخري أمرا مقبولا شعبيا. وفي كل المجال الطاقى هناك وكالات عالمية تقدم النصائح و هي مثل إيرنست و يونغ (Ernst & Young)، وإيستيس (ISTIS) و منظمة التعاون و التنمية (OCDE) ; البنك الأوروبي للإستثمار و هي وكالات فاعلة جدًا. وحتى الأمم المتحدة إتخذت نفس التمشي عن طريق «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية» أما الإتحاد الأوروبي فيتابع الأمور عن قرب ! ويهدف هؤلاء إلى التشجيع على التحوّل في مجال الطاقة. وأكدت مختلف الدراسات أن الطاقات المتجددة لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من «المزيج الطاقى». إنّ إستغلال الغاز الصخري يبدو بالنسبة للحكومة أمرا ضروريا جدًا. إنّنا نسمع منذ سنتين تقريبا سفونية من اللغة الخشبية نفهم منها أنّ المفاوضات الجارية بين السلطات التونسية و المستثمرين تسير بشكل جيّد.

نظمت وزارة الصناعة في 2013 «حوارا وطنيا» من دون برنامج و بحضور ضيوف تم إنتقاؤهم بعناية فائقة قصد دفع كاتب الدولة للطاقة و المناجم لإخراج مشروع قانون حول الطاقات المتجددة!. تدير الشركات لعبة كبيرة فبلاغاتها متحفظة للغاية كما تقوم بإخفاء وثائق من الأنترنت. وقامت بتنظيم ندوات لأهل الاختصاص في هذا المجال حول الغاز الصخري في سبتمبر 2012 بمدينة الحمامات، و تمّ استبعاد الصحفيين منها و عقدت بصفة منتظمة جلسات إعلامية للصحافة المحلية لإظهار الجانب الإيجابي للغاز الصخري : فهو عامل مهمّ و أساسي للتنمية⁵. وإنّ جميع المخاطر البيئية تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كاملة! وهي تحسن ذلك خاصة وأن الحكومة تحاول وضع الشركة التونسية للأنشطة البترولية تحت المراقبة!

تمثل تونس، مثل الجزائر المنطقة المثلى لإجراء التجارب: فلا توجد إجراءات ملزمة و إجراءات حماية البيئة منعدمة مع وجود الحفاظ على سرية المعلومات. وفي الوقت الذي تم فيه الإعلان عن البرنامج صرّح الناطق الرسمي للجمعية الدولية لمنتجي النفط و الغاز بما يلي : «نحن لا نعتقد أننا في حاجة فعلية لقوانين جديدة خاصة بالغاز الصخري لكننا سنكون سعداء إذا تم تحديد الثغرات التشريعية حتى نسلط الضوء على الوضع و نتعاون مع المشترعين للوصول إلى أفضل السبل لنتهجها معا.» يمكن للحكومة التونسية أن تطمئن فالشركات المتعددة الجنسيات ستتعاون مع بعضها البعض !

4 . حشد الجمعيات المحلية

تكثر في تونس الجامعات و نجد في المقابل عددا قليلا من الجمعيات الناشطة فعليا. بدأ عدد من الطلبة و الباحثين⁶ في تحديد حجم التأثير البيئي الناتج عن استخراج الغاز الصخري بما في ذلك النظام المائي الهش بطبعه⁷. (إن خدمات مياه الشرب و الصرف الصحي على وشك كارثة صحية غير مسبوقة). تدين الجمعية التونسية لمحاربة الفساد و معهد إدارة الموارد الطبيعية الفساد المتفشى في النظام و الشركات البترولية. و يبين المرصد التونسي للإقتصاد أن عائدات الغاز ليست إلا سرايا. كما تقوم جمعية الوعي البيئي بجمع كافة البيانات الضرورية و تنشرها في تقرير خاص أما الشبكة الشبابية بديل فتقوم بالتعبئة في الجامعات التونسية. لكن الشعب و خلافا للأوروبيين فلم تصلهم المعلومة.

هل لنا أن نأمل أن يكون للتونسيين موقف مماثل لجيرانهم الجزائريين؟ ولكي نحقق ذلك فإن دعم المواطنين و تعبئتهم، كل في بلده في كندا، في الولايات المتحدة و في أوروبا أمر ضروري.



- 1 www.lematindz.net/news/12728-les-catastrophes-environnementales-que-letatcache-aux-tunisiens.html
- 2 www.connaissancesdesenergies.org/la-fracturation-hydraulique-est-un-nouveauprocede
- 3 www.nawaat.org/portail/2013/10/18/feu-vert-a-shell-pour-742-puits-de-gaz-de-schiste
- 4 www.webmanagercenter.com/actualite/economie/2012/08/23/123749/tunisiehydrocarbures-british-gas-beneficie-t-elle-de-traitements-de-faveur
- 5 www.leaders.com.tn/article/15762-revolution-mondiale-de-l-exploitation-du-gazde-schiste-perspectives-pour-la-tunisie
- 6 <http://mappemonde.mgm.fr/num18/articles/art08202.html>
- 7 <http://www.theses.fr/2006NSAM0021>

قام بتنسيق العمل كل من
Vincent Espagne و Jacqueline Balvet
ترجمة : سهام قاسمي
مراجعة : مختار بن حفصة
Nejma Rondeleux تصوير
http://flickr.com/photos/chloe_nejma

<https://france.attac.org>
<http://www.workshop19.info>

طباعة قرطاج للإشهار
الهاتف: 00216 58 388 778
مارس 2015

الشعب يريد

لألغازا